

الهجرة غير الشرعية عقبة جديدة أمام تسوية الخلافات التركية - الأوروبية

أثينا تقوض آمال أنقرة ببدء صفحة جديدة مع الاتحاد الأوروبي



تبدل تركيا جهودها حثيثة لتطبيع علاقاتها مع أوروبا وتجاوز الخلاف الأكثر تعقيدا بشأن حقوق التنقيب عن الغاز الطبيعي شرق المتوسط، إلا أن ذلك حسب مراقبين لا يمكن البناء عليه لبدء صفحة جديدة مع تفجر ملف المهاجرين غير الشرعيين مجددا، وهو الملف الأكثر إثارة للانقسام داخل الاتحاد الأوروبي.

● **أثينا** - طلبت اليونان المساعدة من الاتحاد الأوروبي من أجل "العودة القوية" للعثور من المهاجرين إلى تركيا المجاورة، رفضت السلطات اليونانية منحهم اللجوء وترفض أنقرة استقبالهم، ما يفتح فصلا جديدا من الخلافات مع الاتحاد الأوروبي يقوض آمال أنقرة في بدء صفحة جديدة.

وتم تقديم الطلب إلى المفوضية الأوروبية وإلى وكالة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي فرونتكس، ويتعلق "بالمهاجرين من دول ثالثة، الذين لا يتمتعون بالحماية الدولية".

وأوضحت أثينا أن طالبي اللجوء الذين تم رفض طلباتهم يعيشون حاليا في مخيمات إيواء وتسجيل في الجزر اليونانية الواقعة بالقرب من الساحل التركي، وهم 995 شخصا في ليسبوس و180 في خيوس و187 في كوس و128 في ساموس.

1490

طالب لجوء في الجزر اليونانية
ترفض تركيا إعادتهم إلى أراضيها بموجب الاتفاق الموقع مع أوروبا في 2016

ويشير هؤلاء إلى أن الطلب اليوناني وضع أنقرة أمام ضرورة الاستجابة واستعادة المهاجرين غير الشرعيين الذين انطلقوا من على أراضيها وهو ما ترفضه حاليا، كما أن الطلب يجر أيضا المؤسسات الأوروبية الساعية إلى التخلص من ملف الهجرة، الذي يستثمره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ابتزازها سياسيا واقتصاديا.

ويحرص الاتحاد الأوروبي على تجنب تكرار أزمة المهاجرين، التي وقعت في عامي 2015 و2016 وشهدت دخول أكثر من مليون لاجئ، أغلبهم من الشرق الأوسط وآسيا، إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر تركيا واليونان.

وكانت تركيا توصلت مع الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق في مارس 2016، ينص على إعادة اللاجئين الموجودين في اليونان إلى تركيا إذا لم يحصلوا على حق اللجوء في أوروبا.

كما يشترط الاتفاق على الاتحاد الأوروبي استقبال لاجئين سوريين من تركيا بطريقة شرعية، إلى جانب تعهد بتقديم مساعدات مالية بقيمة 6 مليارات يورو لدعم الحكومة التركية في تقديم خدمات للاجئين على أراضيها.

وفي المقابل، تعتبر تركيا الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لتمكينها من إيواء

نحو أربعة ملايين مهاجر، يربد قسم كبير منهم التوجه إلى أوروبا، غير كاف. ويبدو أن أنقرة تريد المزيد من الأموال وتسهيل حصول الأتراك على تأشيرات دخول الاتحاد الأوروبي، والتقدم في مفاوضات التوقيع على اتفاق جمركي بين الطرفين للاتزام ببنود الاتفاق.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أكد في ديسمبر أنه صرف مساعدة بقيمة ستة مليارات يورو التي تعهد بها لتركيا في عام 2016. وتهدف هذه الأموال إلى تمويل مشاريع معينة في تركيا تلبي احتياجات اللاجئين.

وفي وقت تتحدث فيه أثينا عن وضع مئات من المهاجرين الذين فشلوا في إعادة توصلهم إلى تركيا، فإن حكومة العدالة والتنمية تقول إن حكومة اليونان أجبرت أكثر من 78 ألف طالب لجوء على العودة إلى المياه الإقليمية التركية خلال السنوات الثلاث الماضية. وتقول أثينا إنه تمت عودة 139 لاجئا فقط في عام 2020 قبل أن توقف أنقرة هذه العملية في مارس.

ويأتي تفجر ملف الهجرة المخير للانقسام داخل الاتحاد الأوروبي، في وقت تستأنف فيه المحادثات بين أنقرة وأثينا لحل النزاعات الإقليمية طويلة الأمد بين اليونان وتركيا في شرق المتوسط، بعد أشهر من التوترات بين البلدين الشريكين

في حلف شمال الأطلسي (الناتو). وعلى الرغم من قبول الطرفين الجلوس إلى طاولة المفاوضات بعد طلب تركي لحل الخلافات بشأن حقوق التنقيب عن الغاز شرق المتوسط، لا تزال اليونان تحشد لفرض عقوبات أوروبية أكثر قسوة لوقف الاستفزازات التركية.

وتعزو اليونان قبولها بالجلوس إلى طاولة المفاوضات إلى إتاحة الفرصة للمحادثات الفنية والدبلوماسية لتبديد الخلاف مع أنقرة، لكن ذلك يجب أن يكون بالتوازي مع احتمال فرض عقوبات في مارس المقبل إن لم تحترم أنقرة تعهداتها بخفض التصعيد.

وكانت تركيا قد خفضت التصعيد في وقت سابق شرق المتوسط، وسحبت سفينة تنقيب قبل انعقاد قمة أوروبية للنظر في فرض عقوبات عليها، لكنها تراجع عن تعهداتها بعد أن اقتلت من العقوبات.

وتنتقل الجولة الـ 61 من المحادثات الاستكشافية بين تركيا واليونان في مدينة إسطنبول في 25 يناير الجاري، فيما انطلقت الجولة الأولى من المحادثات الاستكشافية بين البلدين عام 2002، من أجل تحضير أرضية لحل "عادل ودايم وشامل" يقبله الطرفان من أجل مشكلات بحر إيجه، وانعقدت آخر جولة منها في 1 مارس 2016 بالعاصمة أثينا.

ملف الهجرة يربك حسابات أنقرة

وبعد ذلك التاريخ، استمرت المفاوضات بين البلدين على شكل مشاورات سياسية، دون أن ترجع إلى إطار استكشافي مجددا، بسبب تراجع أنقرة عن تعهداتها واتخاذها خطوات أحادية الجانب.

وهدد الاتحاد الأوروبي العام الماضي، باحتمال فرض عقوبات على أنقرة بسبب الخلاف، لكنه علق اتخاذ أي إجراء حتى مارس. وهدت تركيا في الأسابيع القليلة الماضية مرارا إلى تعزيز الروابط مع الاتحاد. وكانت فرنسا قد قادت مطمح ديسمبر جهود الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات تمهيدية على تركيا، على أن يتم فرض عقوبات مشددة أكثر في مارس المقبل في ضوء التقييم الأوروبي لسلوك أنقرة في شرق المتوسط.

وشملت العقوبات التمهيدية أفرادا يعملون في مجال التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، فيما لم توجه العقوبات إلى الاقتصاد التركي، ما دفع مراقبين إلى اعتبارها "غير كافية".

ويعزو متابعون عدم استهداف العقوبات للاقتصاد التركي إلى حالة انقسام داخل أروقة النكتل الأوروبي، ففي وقت تدعم فيه دول مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا المزيد من المفاوضات، تدعو النمسا وفرنسا إلى اتخاذ مواقف أكثر صرامة حيال أنقرة.

أردوغان يشتكي من أف - 35

● **أنقرة** - قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجمعة، إنه يامل في اتخاذ خطوات إيجابية بشأن دور تركيا في برنامج إنتاج الطائفة أف - 35 عندما يتقلد الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن منصبه، واصفا استبعاد أنقرة من البرنامج بسبب شرائها نظاما دفاعيا روسيا بأنه "خطأ جسيم".

وأضاف أردوغان للصحافيين في إسطنبول "في هذه المرحلة لا نعرف ماذا ستقول إدارة بايدن (...) رغم أننا دفعنا فاتورة ثقيلة من أجل الحصول على طائرات أف - 35، ما زالت لم تعط لنا".

وتابع "أملنا بعد أن نجري محادثات مع بايدن عندما يتقلد المنصب، سننخذ خطوات أكثر إيجابية بكثير ونعيد الأمر إلى مساره". وفي الشهر الماضي، فرضت واشنطن عقوبات على الصناعة الدفاعية في تركيا لحصول البلاد على منظومة أس - 400 من موسكو. وكانت الولايات المتحدة قد استبعدت تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، من برنامج الطائفة أف - 35 بسبب تلك الخطوة.

وتقول واشنطن إن صواريخ أس - 400 تمثل تهديدا للطائرة أف - 35 وللأنظمة الدفاعية لحلف شمال الأطلسي بشكل عام. وترفض تركيا ذلك قائلة إن الأنظمة أس - 400 لن تدمج في حلف شمال الأطلسي، وأن شراءها كان ضروريا لأن أنقرة لم تستطع الحصول على أنظمة دفاع جوي من أي دولة عضو في حلف شمال الأطلسي بشروط مناسبة.

وسعت أنقرة إلى إبداء نبرة تصالحية قبل تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد في 20 يناير. ونقلت صحيفة ستار عن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إشارته إلى مبادرة أوروبية مشابهة لقضية منظومة أس - 400، حيث قال إن تركيا "أرادت أن يكون لديها أنظمة متوافقة مع الناتو مثل باتريوت الأميركية أو الفرنسية - الإيطالية سامب - تي. ولكن، ونظرا لأن هذه المشتريات لم تكن ممكنة، مضينا في شراء صواريخ أس - 400".

وذكر بأن المناقشات مع الولايات المتحدة والأوروبيين لم تتقدم "لأننا لم نلتزم بدورها مناسبة في ما يتعلق بالتكلفة أو نقل التكنولوجيا أو جدول السداد أو التسليم أو الإنتاج. وكان علينا الحصول على الصواريخ من روسيا التي استجابت بشكل إيجابي". وذكر أكار أن تركيا بذلت قدرا كبيرا من الجهد والوقت على طائرات أف - 35، وسيكون رفض عودة تركيا إلى التحالف مشكلة حقيقية. وقال إن "أزمة الثقة ستكون مدمرة للغاية".

القضاء الأسكتلندي يرفض تبرئة المقرحي من اعتداء لوكربي

تبرئة المقرحي من اعتداء لوكربي

● **إدنبره (أسكتلندا)** - رفض القضاء الأسكتلندي الجمعة طلبا تقدمت به عائلة الليسي عبدالباسط المقرحي، المدان الوحيد في قضية اعتداء لوكربي في عام 1988، لتبرئته بعد وفاته، فيما تنوي العائلة اللجوء إلى المحكمة العليا البريطانية في غضون 14 يوما.

وطالبا دفع المقرحي عميل الاستخبارات الليبية ببراءته، لكن حكم عليه بالسجن مدى الحياة في 2001 أمام محكمة اسكتلندية خاصة أقيمت في هولندا، مع 27 عاما وراء القضبان كحد أدنى بعد إدانته في إطار تفجير طائرة بوينغ 747 تابعة لشركة بانام الأميركية. وكانت الطائرة تقوم برحلة بين لندن ونيويورك عندما انفجرت في 21 ديسمبر 1988 فوق بلدة لوكربي الأسكتلندية، ما أدى إلى مقتل 270 شخصا.

وكان تفجير الطائرة واحدا من أكثر الهجمات حصدا لالأرواح على الأراضي البريطانية وثاني أكثر الاعتداءات دموية يستهدف أميركيين (190 قتيلًا) بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001. وأقر نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي رسميا بمسؤوليته عن اعتداء لوكربي في 2003 ووافق على دفع تعويضات قدرها 2.7 مليار دولار إلى عائلات الضحايا.

وأفرج عن المقرحي العام 2009 لأسباب صحية، وتوفي العام 2012 عن ستين عاما في ليبيا حيث استقبل استقبال الأبطال. وفي مارس، لجأت عائلة المقرحي إلى

إجراءات مشددة قبيل تنصيب بايدن تحسبا لهجمات عنيفة

● **واشنطن** - شددت السلطات الأميركية الجمعة الإجراءات الأمنية بعدما حذرت وسائل إعلام أميركية من شن هجمات مسلحة قبيل أيام قليلة من تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن، على الرغم من دعوة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب انتصاره إلى التزام الهدوء.

وحذر موقع "دائلي بيست" بعد حصوله على معلومات استخباراتية من جهاز الخدمة السرية في الولايات المتحدة من وقوع احتجاجات مسلحة في واشنطن بالتزامن مع تنصيب بايدن.

ونقلت صحيفة نيويورك تايمز حالة القلق الكبير التي يشعر بها مسؤولون بارزون في أجهزة الاستخبارات الأميركية بشأن هجمات متوقعة على منشآت حكومية ومنازل بعض أعضاء الكونغرس والشركات.

ودعا مسؤولون فيدراليون القوات الأمنية في المدن الكبرى إلى توخي الحذر واتخاذ حالة تاهب قصوى لتأمين مراسم تنصيب الرئيس بايدين، مطالبين جميع الأميركيين بأخذ الحيطة.

وأكد مدير مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي "اف.بي.اي." الخميس، أن المكتب اعتقل ما يربو على مئة شخص في ما يتعلق بحصار مبنى الكونغرس (الكابيتول) الأسبوع الماضي، وأنه يتحرى الآن أفرادا من المحتمل أن يهددوا تنصيب الرئيس المنتخب يوم 20 يناير.

وقال كريستوفر راي مدير المكتب في إفادة خاصة لمايك بنس نائب الرئيس المنتهية ولايته بخصوص تأمين مراسم التنصيب "تنحصر أمر أفراد ربما يتطلعون إلى تكرار العنف الذي شهدناه الأسبوع الماضي". وأضاف "حصدنا أكثر من 200 مشتبه به منذ السادس من يناير فحسب، لذلك فحن نعلم من أنتم وعملاء مكتب التحقيقات الاتحادي في طريقهم للعثور علينا".

ووضعت الخميس العاصمة الفيدرالية واشنطن تحت حماية أمنية مشددة ونشرت صور معيرة تظهر العشرات من جنود الاحتياط وقد أمضوا الليل داخل مبنى الكونغرس، وكانوا مازالوا نائمين على الأرض في الغرف والمراتب لدى وصول أعضاء البرلمان.

ونصبت حواجز إسمنتية لسد أبرز محاور وسط المدينة، كما أحاطت أسلاك شائكة بعدد من المباني الفيدرالية بينها البيت الأبيض، فيما كان الحرس الوطني منتشرا بقوة.

وتعهد بنس باحترام تاريخ الولايات المتحدة وضمان انتقال السلطة بآمان إلى الرئيس المنتخب، وذلك بعد ثمانية أيام من محاصرة أنصار ترامب لمبنى الكونغرس.

وأصبح ترامب، الذي لا يعترف بحضور حفل التنصيب الأربعة القادم، أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يؤيد مجلس النواب مساعده مرتين، حيث انضم عشرة من زملائه الجمهوريين إلى الديمقراطيين في المجلس لاتهامه بالتحريض على تمرد في إشارة إلى

وقال كريستوفر راي مدير المكتب في إفادة خاصة لمايك بنس نائب الرئيس المنتهية ولايته بخصوص تأمين مراسم التنصيب "تنحصر أمر أفراد ربما يتطلعون إلى تكرار العنف الذي شهدناه الأسبوع الماضي". وأضاف "حصدنا أكثر من 200 مشتبه به منذ السادس من يناير فحسب، لذلك فحن نعلم من أنتم وعملاء مكتب التحقيقات الاتحادي في طريقهم للعثور علينا".

ووضعت الخميس العاصمة الفيدرالية واشنطن تحت حماية أمنية مشددة ونشرت صور معيرة تظهر العشرات من جنود الاحتياط وقد أمضوا الليل داخل مبنى الكونغرس، وكانوا مازالوا نائمين على الأرض في الغرف والمراتب لدى وصول أعضاء البرلمان.

ونصبت حواجز إسمنتية لسد أبرز محاور وسط المدينة، كما أحاطت أسلاك شائكة بعدد من المباني الفيدرالية بينها البيت الأبيض، فيما كان الحرس الوطني منتشرا بقوة.

وتعهد بنس باحترام تاريخ الولايات المتحدة وضمان انتقال السلطة بآمان إلى الرئيس المنتخب، وذلك بعد ثمانية أيام من محاصرة أنصار ترامب لمبنى الكونغرس.

وأصبح ترامب، الذي لا يعترف بحضور حفل التنصيب الأربعة القادم، أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يؤيد مجلس النواب مساعده مرتين، حيث انضم عشرة من زملائه الجمهوريين إلى الديمقراطيين في المجلس لاتهامه بالتحريض على تمرد في إشارة إلى



الحرس يحرس الكابيتول